

التنشئة السياسية : مقاربة معرفية مفاهيمية

أ. مرابط عبد الحكيم.

كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة سطيف - 2

ملخص:

متصلة بسياق البحث في تخصص هو، في حاجة ماسة، لمثل هذه الدراسات تحقيقا لهدفين هما تأصيل المصطلح مفاهيميا و تنظيريا وصولا، وهو المقصد الثاني، الى تحقيقي الاسهام البحثي، من ناحية، وتجسيد الاستقلالية المعرفية، من ناحية أخرى.

تتناول الدراسة بالبحث موضوعا مفصليا في العلوم السياسية من الناحية المعرفية والمفاهيمية حيث تعد "التنشئة السياسية" بابا لا رساء قيم تربية و "سياق سلوكي" يعيش به الانسان في كامل أطوار حياته. تقترب الدراسة من الموضوع من ناحية بحثية اقرارا لكيفيات استخدام المصطلح و تحريكه لا نجاز بحوث

Abstract :

The study deals with the research of a detailed topic in political sciences from the cognitive and conceptual point of view where "political formation" is a door that deals the values of education and behavioral context in which man lives throughout his life. The study approaches this topic in terms of research and the modalities of the use of the term and move it into the context of research in the specialization.

تمهيد :

يعد مفهوم التنشئة السياسية احد أهم المفاهيم المحورية في الكتابات الاجتماعية والسياسية المعاصرة، وهو من المواضيع العلمية المهمة والمستجدة في علمي الاجتماع السياسي والعلوم السياسية، وحظي بالاهتمام من طرف العديد من المهتمين والدارسين، والباحث في الموضوع تستوقفه جملة من الحقائق المتمثلة في أن الاهتمام به ليس وليد الفكر الحديث، ولا هو ميزة الأنظمة السياسية المعاصرة، وإنما وجد بوجود هذا الفكر، وتطور بتطوره، وهو الأمر الذي يعكس الأهمية التي يكتسبها هذا الموضوع من جانب، وأهمية البحث فيه من جانب آخر، حيث أجمعت الدراسات التي تناولته بالبحث والتحليل على أن "التنشئة السياسية " كظاهرة ومفهوم ووظيفة شكلت بإمتهاز أحد الإهتمامات البارزة في الأدبيات السياسية والبحث الأكاديمي .

ولقد لازم مفهوم التنشئة السياسية الدولة كتنظيم سياسي وتطور بتطور أشكالها، وبالفكر السياسي الحديث المتصل بالخوض في مسائل أصل الدولة، وما تعلق منها بالسلطة ومفاهيمها المختلفة وكيفيات ممارستها وغيرها من المفاهيم وهو ما يدفع بإستمرار إلى الخوض في مسألة مهمة من المسائل المتصلة بهذا التنظيم والسعي إلى تحيينه - زمانا ومكانا - من أجل مواكبة البحث العلمي لتفعيل التنشئة السياسية، وتمكينها عبر المفاهيم المبنية على المعرفة المرتبطة بثقافة الفرد والمجتمع، وإحترام خصوصياته في بعدها العالي.

ولمعرفة هذه العلاقة، يمكن طرح الإشكالية التالية، والمتمثلة في :

هل التنشئة السياسية - كظاهرة معرفية ومفهوم - تشكل مكانة متميزة لتطور النظام السياسي وإرتباط الفرد بوطنه ؟

ويمكن توظيف الفرضية التالية التي تشير إلى : أن تحديد المعارف والمفاهيم ذات العلاقة بالتنشئة السياسية يمثل البعد الواقعي لتفعيل دور المواطن في بناء الأمن المجتمعي في وطنه.

ولتحليل هذا الموضوع تم الإعتماد على المحاور التالية: والتي تعد ذات علاقة بالموضوع، لتبيان أهمية ترابطها وتحديد نتائجها، ومن ثم كيفية توظيفها بما يساهم في التفعيل المتواصل لمفهوم التنشئة السياسية، والتوظيف الهادف لتحقيق أمن الدولة، ونظامها السياسي، وهذه المحاور هي :

المحور الأول : إرهابات التنشئة السياسية وتوجهاتها.

المحور الثاني : مفهوم التنشئة السياسية وتعدد أبعادها.

المحور الثالث : واقع التنشئة السياسية وأهدافها.

المحور الأول : إرهابات التنشئة السياسية وتوجهاتها.

تجمع الدراسات في مجال التنشئة السياسية على أن إستعمال مصطلح (التنشئة) يرجع إلى نهاية الثلاثينات وبداية الأربعينات من القرن العشرين^(*)، ليتداول في بحوث إجتماعية وسياسية عديدة ومتنوعة، وكان لظهور هذا المصطلح وشيوع استعماله في الدراسات الاجتماعية كبديل لمصطلح (التعليم) حيث عبر عن نقلة نوعية مكنته من مواكبة التطورات العلمية التي رافقت التغيرات الاجتماعية عبر العصور، كما تعبر عن الإسهامات التي قدمها علماء الإجتماع في هذا المجال من المجالات العلمية، وأرادوا من خلالها تفعيل العملية التربوية، ذلك أنه إذا كان مصطلح (التعليم) يعني " القيمة والأهداف والوسائل" في المجال التربوي، فإن مصطلح (التنشئة) يعني عند هؤلاء العلماء " البحث عن الكيفية التي يمكن أن تكون بها هذه المفاهيم فعالة"⁽¹⁾.

ومع هذا التوسع في استخدام المصطلح بدأت الدراسات المتعلقة بالتنشئة في الإنتشار، إلى أن أصبحت ميدانا من ميادين البحث في علمي الاجتماع والنفوس، وبعدهما علم السياسة، وهو ما يعكس الخلفية التاريخية لهذا النوع من الدراسات والإتجاهات المختلفة التي ميزتها، والتي يمكن حصرها فيما يلي:

أ- الاتجاه الفلسفي:

ويجد، هذا الإتجاه - ذو البعد التأسيسي - هذا الإتجاه - ذو البعد التأسيسي - سنده في المحاولات والمطالب الفلسفية المختلفة الرامية لإصلاح الأوضاع الاجتماعية والسياسية، خلال الحقب

التاريخية المختلفة، لاسيما تلك المتصلة بنظم الحكم وتنظيم المجتمع، وعلاقة الدولة بالأفراد وصلة السياسة بالمجتمع، وتأتي في مقدمة هذه المحاولات ما ذهب إليه "كونفوشيوس الصين" وإقراره بأهمية التنشئة في إرساء قواعد الحكم، ونشر القيم السياسية وإيجاد المواطنة الصالحة، وهي الدعوة نفسها التي تجددت لدى كل من "أفلاطون" و "أرسطو" اللذين شجدا على ضرورة إيجاد نظام لتنشئة الأطفال، بما يتماشى وتوجهات الدولة، وبما يحفظ استقرار المجتمع ويضمن تماسكه. وبالمقدار نفسه أكد "روسو" على دور التربية في دعم القيم⁽²⁾، وذهب "بودان" إلى أن طاعة السلطة تبدأ من خشية الله، وشدد على أن "الأطفال الذين لا يتعلمون عن آبائهم خشية الله، يصعب عليهم أن يطيعوا السلطة الحاكمة"⁽³⁾.

ب- الاتجاه السوسيولوجي:

لقد تميز هذا الإتجاه بإهتمام علماء الإجتماع بقضايا التثقيف السياسي، وتطور الدراسات الإجتماعية في هذا المجال لتتناول قضايا الشخصية والسياسة والسلوك السياسي الوطني والقومي.

ج- الإتجاه السيكلوجي :

ويعكس هذا الاتجاه المنظور السيكلوجي للسياسة، والذي يعد واحدا من المنظورات النامية في هذا المجال، وقد بذل المختصون في السياسة جهودا كبيرة لإحيائه منذ بداية هذا القرن⁽⁴⁾، وتميز بتدخل علماء النفس في الولايات المتحدة الأمريكية لقياس فهم صغار الأطفال للعالم السياسي⁽⁵⁾ وتطور هذا الاتجاه أكثر من خلال البحوث الأمبريقية التي أجريت، وأهمها دراسة "هربرت هايمان H.HYMAN" عن التنشئة السياسية، ومع هذا الاتجاه بالذات بدأت عبارة التنشئة السياسية ترسي قواعد وتنتشط البحوث حولها⁽⁶⁾.

د- الاتجاه الوظيفي:

لما كان التحليل الوظيفي لا يهتم بأصل الأشياء وعناصرها وطبيعتها وأساليبها، بقدر ما يهتم ويبحث في الفائدة من وجودها، فإنه في مجال البحث السياسي - خاصة ما تعلق منه بالسلطة - لا يبحث عن طبيعتها ولا عن شرعيتها بقدر ما يبحث في الوظائف التي تؤديها، ومن هذا المنطلق يسعى الاتجاه الوظيفي لدراسة التنشئة السياسية، باعتبارها وظيفة من وظائف النظام السياسي، وآلية من آليات استقراره وديمومته والمحافظة عليه.

ومن هذا المنطلق، يحدد "غابريال آلوند (G.ALMOND)"⁽⁷⁾ وظائف النظام السياسي في ثلاث فئات وهي :

- الفئة الأولى: تتضمن مجموعة الوظائف ذات الصلة بقدرة وطاقة النظام، ويسعى هذا الأخير لتأمينها.

- الفئة الثانية : تتضمن مجموعة الوظائف التي يمكن أن نميزها، فيما لو أطلعنا على أصول سير النظام السياسي داخليا.

الفئة الثالثة: وتتضمن الوظائف الضرورية لكل نظام سياسي من أجل المحافظة على وجوده وديمومته، وتتوزع هذه الفئة في شكل وظيفتين وتؤكد الأولى على الطرق المؤدية للحكم وكيفية ته، وكل نظام سياسي يفتقر إلى قواعد انتقال الحكم والتناوب عليه معرض للزوال، وتؤكد الثانية على التعلق ببث الاعتقاد في تلك الطرق والقواعد في أفراد المجتمع، في شكل قيم تستوجب الطاعة، ولا يتم هذا في رأي إلا عن طريق التنشئة السياسية التي تتم وفق قناتين : الأحزاب السياسية ومختلف وسائل الإعلام بالنسبة للكبار والعائلة، والمدرسة بالنسبة للأطفال.

ويؤكد في هذا الإطار " آلونند (G.ALMOND) " بأنه كلما كان بث هذه القيم مقنعا كلما كان النظام السياسي مقبولا لدى الأفراد، وكلما شكل ذلك عاملا من عوامل بقاء هذا النظام واستمراره عبر الزمن، ويجد هذا التوجه تفسيره في فهمه للنظام السياسي في كونه - فضلا عن أنه مجموعة من الأفراد والبنى والمؤسسات، فهو أيضا- مجموعة من التراكيب ومن الثقافة السياسية، هذه الأخيرة التي من شأنها أن تدعم النظام السياسي وتساعد على الاستمرارية أو تعمل على انهياره⁽⁸⁾.

وتبرز هذه الاتجاهات المختلفة التي ميزت ظهور وتطور مفهوم التنشئة السياسية، أن هذا الجانب من جوانب المعرفة السياسية هو حصيللة تخصصات متعددة ومختلفة، وحتى وإن كان

قد ظهر بظهور الفكر السياسي، وكان محل اهتمام القادة، بقدر إهتمام الفلاسفة والمربين وعلماء الاجتماع، فإنه إزداد أهمية في العصر الحديث، في ظل المعطيات والمستجدات التي ميزت الوضع السياسي العام، وميدان العلوم السياسية - بصفة خاصة - وهي المستجدات التي يمكن تحديدها فيما يلي :

- ظهور النزعة القومية في أوروبا وبعد الأحداث والحروب التي عرفت.
- انهيار الإمبراطوريات التقليدية التي اتخذت من منطق القوة أساسا لها، وبروز الصراع الإيديولوجي كمتغير فاعل في العلاقات الدولية.
- انتشار موجات التحرر في العالم الثالث، بهدف إقامة الدول الوطنية.
- أزمت ما يعرف بالاندماج الاجتماعي والتكامل القومي، والذي صاحب ظاهرة الدول الجديدة (دول ما بعد الحرب العالمية الثانية)، التي تظم جماعات متباينة عرقيا ولغويا وثقافيا واجتماعيا، الأمر الذي يستدعي انصهارها اجتماعيا بغية استقرارها، وهو الأمر الذي يجعل من التنشئة السياسية سبيلا لخلق إحساس عام بالهوية الوطنية والقومية، والالتزام بالولاء والامتثال للسلطة القائمة⁽⁹⁾، ويظهر أن مفهومها يعد حديثا نسبيا ولم يظهر إلا بعد الحرب

العالمية الثانية، حيث بدأت كل دولة على إثر إنحسار الاستعمار وحصول معظم الدول على استقلالها، وظهور الكتلتين الشرقية والغربية، تعمل جاهدة على استقرار نظامها السياسي، وغرس ما تؤمن به من أفكار ومبادئ في نفوس أبنائها، ومن ثم بدأ دارسوا السياسة يوجهون أهتماما أكبر إلى فهم الأنظمة السياسية وعوامل استقرارها وأسباب تغيرها⁽¹⁰⁾ .

ولقد استطاع هذا الوضع السياسي العام أن يعطي نفسا جديدا لعملية التنشئة السياسية، أما بالنسبة للمتغيرات التي برزت وتبلورت في ميدان العلوم السياسية والتي كان لها دفعا في عملية التنشئة فيمكن إيجازها فيما يلي :

1- التأثيرات التي أحدثتها العلوم الاجتماعية والسلوكية، والمتمثلة في الانتقال بالدراسات السياسية من جانبها القانوني والنظامي، الذي ينظر إلى الإنسان والمجتمع كما لو أنه مجموعة من القواعد الدستورية، إلى التأكيد على دراسة السلوك ومصادره⁽¹¹⁾ .

2- ظهور ما يعرف بالاتجاه الثقافي في العلوم السياسية، والذي يتخذ من الثقافة السياسية بعدا له ويجد هذا الإتجاه سنده في أعمال كل من العالمين: " غابريال آلmond (G.ALMOND)" و"دافيد إيستون (DAVID-EASTON)" في دراستهما عن الأنظمة السياسية.

3- ظهور و تطور بعض العلوم التي ساهمت في إثراء الدراسات السياسية في جوانبها المختلفة ووالتي من ضمنها : علم النفس الاجتماعي، وعلم الأنثروبولوجيا، بالإضافة إلى مساهمات علماء الإجماع، بدراساتهم الاجتماعية ذات الصلة العميقة بالنظم السياسية وإنعكاساتها الاجتماعية.

وبالرغم من قدم الموضوع، وقدم المساهمات الفكرية والفلسفية في هذا الميدان فقد ظلت معالجة موضوع التنشئة السياسية معالجة قانونية تعتمد على الوثائق أكثر من اعتمادها على السلوك، أي دراسات ذات طابع نظري صرف، وكرد فعل على هذه النزعة وعلى المعالجة القانونية للظاهرة السياسية من ناحية، و التأثير الذي أحدثته النظريات السلوكية على الدراسات السياسية والتطورات في أساليب البحث الاجتماعي من ناحية أخرى، صارت دراسات التنشئة السياسية - نظريا وتجربيا - تشكل إحدى بؤر اهتمام المشتغلين بعلم السياسة، وابتداء من سنة 1950 أصبحت الدراسات الأميركية للتوجهات السياسية للمواطنين تمثل ميدانا مهما من ميادين البحث في العلوم السياسية⁽¹²⁾.

بعد هذه المساهمات التي ساهم بها " هايمان (H.HYMAN)" جاء عالم السياسة الأمريكي "دافيد إيستون (DAVID EASTON)" الذي واصل الدراسة حول هذا الموضوع مستمرا في ذلك في النهج الذي رسمه "هايمان (H. HYMAN)"، و استطاع - بالتنسيق مع العالم " هيس (HESS)" - استخلاص أنموذج نظري عن التنشئة السياسية يمكن تلخيصه فيما يلي :

أن التنشئة السياسية، تمر بأربعة مراحل متكاملة- وفقا لنظام عقلائي- يتجه فيه الطفل من البسيط إلى المركب .

1- التسييس (LA POLITISATION): واعتبره المرحلة الأولى، حيث يبدأ الطفل من خلالها بالإحساس بالميدان السياسي دون إدراكه لحقيقته .

2- الشخصية (LA PERSONALISATION): واعتبرها المرحلة الثانية، وفيها يتعامل الطفل مع العالم السياسي من خلال أشخاصه، إذ المعروف أن ارتباطات الطفل الأولية تكون بممثلي السلطة، وإدراك الطفل لمفهوم السلطة خلال هذه المرحلة يكون من خلال أفراد معينين مثل الوالدين والمدرس ورئيس الدولة والملك، والشرطي، وغيرهم....، وهي رموز يتعامل معها الطفل يوميا بطريقة مباشرة وغير مباشرة .

3- المثالية (L'EDIALISATION): وهي المرحلة الثالثة، وتتميز بنظرة الطفل إلى رموز السلطة والشخصيات السياسية نظرة عاطفية مثالية مجردة وبعيدة عن كل حكم مسبق .

4- المؤسساتية (L'INSTITUTIONALISATION): وهي المرحلة الأخيرة، وفيها ينتقل الطفل من نظراته وتعامله السياسي مع الأشخاص، إلى إدراك الواقع السياسي في هيئاته و مؤسساته، وتصبح صورة السلطة لديه مجسدة في هيئاتها لا في أشخاصها، أي أن الطفل في هذه المرحلة يتطور إدراكه السياسي نحو التمييز بين المؤسسات السياسية والأشخاص الذين يمارسون أنشطة من خلال هذه المؤسسات، ذلك أنه بتقدم السن يزداد إدراك الطفل للرئيس كجزء من النظام الحكومي والسياسي، وهكذا تتحول تلك الصورة المثالية التي يحملها الطفل للرئيس، من شخصه إلى المؤسسة السياسية التي يحكمها أي (الرئاسة) ⁽¹³⁾.

وهكذا بدا الاهتمام بهذا الموضوع يأخذ مكانه بارزا في أدبيات علم الاجتماع السياسي، خاصة في ظل الحقائق التي تشير إلى أن الاهتمام بالتنشئة السياسية هو إهتمام بصنع المواطن الحق في جوانبه المعرفية والإيديولوجية و توجهاته السياسية، وبناء الدولة و تثبيت أسسها، ورعاية المجتمع في جوانبه التراثية والدينية والسياسية، وترقية السلوك السياسي والثقافة السياسية لديه.

وفي ظل هذه الحقائق، وفي ظل التطورات التي شهدها هذا الجانب من حقول البحث "جانب التنشئة السياسية" في ميدان العلوم السياسية، يمكن التساؤل عن الأهمية التي أوليت له، من طرف المدارس المختلفة في مجال التعريف به وبمضمونه.

المحور الثاني: مفهوم التنشئة السياسية وتعدد أبعادها.

لقد دأبت الأبحاث والدراسات الأكاديمية على تقديم التعاريف وفق المدارس والاتجاهات الفكرية والفلسفية المختلفة، التي تتناول الموضوع بالبحث والتحليل، إلا أن الدارس لموضوع التنشئة السياسية لا يجد من المدارس والاتجاهات سوى المدرسة والاتجاه الغربيين " الأمريكيين بالتحديد"، اللتين أوليا الموضوع إهتماما واضحا، وأقاما بشأنه الدراسات والأبحاث التي مكنت من إقرار تصور نظري له، والذي أصبح يشكل- فيما بعد- الخلفية النظرية لكل الأبحاث والدراسات في هذا المجال .

وعلى الرغم من أن الخلفية والإطار النظري للمفهوم تعد من نتائج اجتهادات علماء هذه المدرسة، إلا أن التساؤل حول هذه التعاريف التي أعطتها للمفهوم أي حكرا عليها، أم هناك إسهامات أخرى؟ وهو ما يدعو إلى إستعراض أهم تعريفات المدرسة الغربية، مع الإشارة إلى بعض الإسهامات العربية في هذا المجال.

أ- التعاريف الغربية :

قبل عرض أهم مختلف التعاريف التي أعطيت لهذا المفهوم، نشير إلى الواقع الذي توصل إليه بعض الذين أهتموا بهذا الموضوع والذي مفاده أن ليس لهذا المفهوم كغيره من المفاهيم السياسية، تعريفا محددا، بل تكاد تتعدد تعاريفه بقدر تعدد من تناولوه بالدراسة، على أن الدراسات تجمع - لدى البعض منهم - على وجود إتجاهين رئيسين بهذا الصدد، الأول منهما ينظر إلى التنشئة السياسية كعملية يتم بمقتضاها تلقين المرء مجموعة القيم والمعايير السياسية المستقرة في ضمير المجتمع بما يضمن بقاءها واستمرارها عبر الزمن، والثاني يقول بأن التنشئة السياسية هي عملية يكتسب من خلالها المرء - تدريجيا - هويته الشخصية، التي تسمح له بالتعبير عن ذاته، وقضاء مطالبه بالطريقة التي تحلو له، وعليه فإن التعاريف المقدمة في هذا الشأن يمكن توزيعها في المجموع بين ثلاثة إتجاهات أساسية، هي :

الاتجاه الأول : ويعبر عن وجهة النظر الوظيفية - وهو الأكثر شيوعا و تداولاً - وينظر إلى التنشئة السياسية كما لو أنها وظيفة من وظائف النظام السياسي، يتم عبرها تلقين الأفراد مجموعة القيم والمعتقدات التي يؤمن بها، قصد الحفاظ على ديمومته واستمراره.

وفي هذا الصدد يعرف العالمان السياسيان: " قابريال الموند (G.ALMOND) " و"باول (B.POWELL) " التنشئة السياسية بأنها " تلك العملية التي يتم من خلالها غرس القيم والاتجاهات السياسية منذ الطفولة حتى النضج، وإلى أن يصبح الناضجون في موقف يؤهلهم لأداء أدوارهم "، كما ذهب " وليام ميتشال (WILIAM-MITCHEL) " إلى أن التنشئة السياسية هي " محاولة لتدريب الناس على أن يفعلوا ما يتطلبه النظام " ⁽¹⁴⁾، وفي نفس الاتجاه يؤكد (H.HYMAN) أن التنشئة السياسية هي " تعلم الفرد لأنماط اجتماعية عن طريق مختلف مؤسسات المجتمع تساعد على التعايش سلوكيا مع هذا المجتمع " ⁽¹⁵⁾.

ويظهر من خلال هذه التعاريف التركيز على مصطلحات معينة مثل : التعليم، التدريب، غرس...، وكلها مصطلحات تشير إلى فكرة صهر الفرد في بوتقة الثقافة الجمعية للمجتمع وإذابته في رؤية السلطة للمجتمع .

ووفق هاتين الوجهتين نكون بصدد حالتين مختلفتين إحداهما: تشير إلى وحدة الثقافة والمعتقد والإيديولوجيات، ويسعى النظام من خلالها إلى التخطيط والنظر في إيجاد السبل والوسائل التي

يمكن معها الحفاظ على هذه الوحدة المجتمعية في بعدها الثقافي والإيديولوجي، ثانيهما : تشير إلى تعددية الثقافة والمعتقد والإيديولوجيات، وتسعى أحزاب السلطة إلى تجسيد ثقافتها ومبادئها الإيديولوجية في المجتمع، عبر وسائل وقنوات رسمية (المدرسة، الإعلام، المحيط العام)، ومن هنا جاء تعريف " وليام ميتشال (WILIAM-MITCHEL) " السالف الذكر بأن التنشئة السياسية هي محاولة لتدريب الناس على أن يفعلوا ما يتطلبه النظام.

وفي كل هذه الحالات نكون بصدد تحويل مادة إنسانية أولية إلى كائنات سياسية وإجتماعية، وهذا بغية الوصول إلى حد أدنى من الإجماع السلوكي، ضمانا للإستمرارية والديمومة⁽¹⁶⁾ وذلك من رؤية أن أهم ما يميز السلوك السياسي هو أنه سلوك مكتسب، والجماعات الإنسانية تسعى إليه للوصول إلى حد أدنى من التضامن والتماسك، الذي لا يتأتى إلا عن طريق الاتفاق على مجموعة من القيم السياسية، والرموز التاريخية، والمعتقدات الدينية التي تنتقل من جيل إلى آخر.

من هنا تذهب دراسات كل من "دافيد ايستون" (DAVID EASTON) و "قابريال الموند" (G.ALMOND) إلى النظر إلى التنشئة السياسية على أنها أداة لتطوير ودعم النظم السياسية، وفي هذا الصدد يقول الموند (ALMOND) " ماذا نعني بوظيفة التنشئة السياسية، إننا نعني أن كافة الأنظمة السياسية، تسعى إلى تحقيق استمرارية ثقافية وبنائية خلال الزمن، وأن ذلك يتحقق أساسا بواسطة عملية التنشئة السياسية التي تمارسها هيئات مختلفة في المجتمع، وبخاصة الشباب خلال مراحل تطورهم"⁽¹⁷⁾.

كما تذهب العديد من الدراسات الغربية في هذا المجال إلى أن التنشئة السياسية تؤدي وظيفة دعم الأنظمة السياسية والحفاظ على الأوضاع السياسية القائمة. ومن هذا المنطلق تلجأ الأنظمة إلى هذه العملية بغية خلق التوجه السياسي المرغوب، والحفاظ على الوضع القائم حفاظا على الإستمرارية.

وتشير بعض التعاريف حول هذا الإتجاه " بأن الغاية الأساسية التي تسعى إليها هذه النظريات هي دعم النظام السياسي القائم، إذ هي تفترض أن أنماط المعلومات والقيم والاتجاهات والتوقعات التي يطورها المواطنون حول السياسة، لها تأثيرها في النسق السياسي، وهكذا فإن النسق السياسي يلجأ إلى التنشئة السياسية من أجل تربية المواطنين لتحقيق الاستقرار وقبول النظام العام، والثقة بالقيادة السياسية، وتوجيههم نحو توقع سياسات معينة من قبل هذه القيادة"⁽¹⁸⁾.

وملاحظ، أن هذا التعليق يشير إلى النسق وليس النظام، لأن النسق هو عبارة عن جملة نظم جزئية تشترك في تحقيق أهداف المجتمع، بينما يتعلق مفهوم النظام بجوهر القواعد التي تنظم الحياة العامة للمجتمع (الدستور، والميثاق، والتعارف أي كل ما ينظم حياة الدولة).

هذا التوجه جاء ليجيب عن تساؤلات عديدة طرحت في أفق الفكر السياسي في مراحله المختلفة، فقد تساءل البعض عن كيفية إحتفاظ الأنظمة والمجتمعات بوجودها، وتساءل البعض الآخر عن كيفية إلتفاف الأفراد حول أوطانهم، ولماذا توجد توجهات إيديولوجية معينة لدى البعض وإلتزام سياسي ببعض المبادئ عند البعض الآخر.

وفي كل الحالات، تظهر التنشئة السياسية كمتغير فاعل في إحتفاظ الأنظمة بديمومتها، وإلتزام البعض بمذهب سياسي معين، وتمسك الأفراد وتعلقهم بوطنهم، وبهذا الإتجاه ينظر إلى التنشئة السياسية كأداة لترسيخ الثقافة السياسية السائدة، وكآلية (MECANISME) لتعديل الثقافة وفق رؤية النظام، وتصبح بمقتضاه التنشئة طريقا لتأهيل الفرد سياسيا داخل النسق السياسي العام.

الاتجاه الثاني: يركز هذا الإتجاه على الفرد في عملية التنشئة السياسية، بمعنى أن الفرد يكتسب شخصيته تدريجيا عن طريق الإحتكاك بالمجتمع والتقليد لأفراده.

و هكذا، ففي حين يركز الاتجاه الأول على التنشئة وفق المؤسسات الرسمية ويعتبرها القناة الوحيدة الفاعلة في تشكيل توجهات الأفراد السياسية بدافع وإيعاز من النظام نفسه، يركز هذا الاتجاه على المؤسسات غير الرسمية، والتي يعتبرها هي الأخرى فاعلة في تشكيل الذهنيات وخلق السلوكيات، وفي هذا المجال يقول "ميكال اوكشوت" (MICHAEL-OKESHOTT) "التربية السياسية تبدأ منذ اللحظة التي تدرك فيها التقاليد، وتبدأ مع ملاحظة وتقليد سلوك الكبار، وليس ثمة شيء في العالم يأتي بعيدا عن هذه الملاحظة ...، أننا نعي الماضي والمستقبل مثلما نعي الحاضر".

وعليه، يعبر هذا الإتجاه عن إطار التنشئة السياسية غير الرسمي، والذي يعتبر الفرد أدواته الأساسية، لأنه يكتسب توجهاته السياسية من خلال الملاحظة والمحاكاة والتقليد، سواء في إطار الأسرة من خلال علاقته بأفرادها، خاصة الأب والأم، أو في إطار المجتمع، من خلال علاقته بأفراده، وبمؤسساته المختلفة، والإطارين معا يعملان على إعطاء البعد السياسي للسلوك الذي يسلكه الفرد خلال دورة حياته، وهذا ما عبر عنه "دنييس DENIS" و "استون EASTON" بأن التنشئة السياسية هي تلك العمليات النامية التي يكتسب من خلالها الفرد التوجهات السياسية وأنماط السلوك⁽¹⁹⁾ وهو ما يجعل من التقليد والملاحظة والمحاكاة ميدانا له، على أساس أن التقليد هو أكثر أساليب التعلم الاجتماعي شمولاً، وأنه يكسب الأفراد كثيرا من القيم والسلوكيات والمهارات وكذا الاتجاهات.

وإذا كان هذا الإتجاه يركز على التقليد والملاحظة والمحاكاة بإعتبارها من أساليب التعلم الإجتماعي، ولا يخفي في هذا الإطار أن الكثير من القيم والسلوكيات تكتسب بواسطة المحاكاة، فإنه يغفل جانبا مهما من عملية التنشئة السياسية، وهو الكيفية التي تتم بها، خاصة وأنها تجري في إطار غير الرسمي وغير المنظم، بالرغم من أن الدلالة التي يحملها مصطلح "التنشئة" الذي هو في

حد ذاته تعبير عن رؤية معينة، ويعكس توجهها محددا، يجب تجسيدهما في إطار معين، و بوسائل محددة، بغية الوصول إلى هدف مرجو، فضلا عن أن المحاكاة والتقليد لا يمثلان سوى أحد جوانب أساليب التنشئة السياسية⁽²⁰⁾.

الاتجاه الثالث: ويعبر عن وجهة النظر الاجتماعية التي تتم من خلالها عملية التنشئة السياسية، فإذا كان الاتجاه الأول يعتمد على توجه النظام في تحديد نوعية شخصية الفرد المرغوب فيه، وإذا كان الفرد هو دعامة الاتجاه الثاني بما يرسمه لنفسه من إحتكاك وتقليد داخل المجتمع، وبالتالي تحديد الصورة التي يمكن أن يكون عليها، فإن هذا الاتجاه يذهب في تعريفه إلى الجمع بين الاتجاهين السالفي الذكر، ومعنى هذا أن هذا الاتجاه يحدد المجتمع بأدواته وأساليبه الرسمية، وغير الرسمية كإطار لتلقي الثقافة وإستيعاب القيم والرموز والمعايير السياسية، ومن هنا جاء تعريف "الفريد قرينشتاين (FRED GREENSTEIN)" للتنشئة السياسية بأنها "التلقين الرسمي وغير الرسمي، المخطط وغير المخطط، للمعارف والقيم والسلوكيات السياسية وخصائص الشخصية ذات الدلالة السياسية، وذلك في كل مرحلة من مراحل الحياة عن طريق المؤسسات المختلفة"⁽²¹⁾. وهو بهذا لا يحصرها في إطارها الرسمي فقط، ولا يحصرها كذلك في قدرة الفرد الاستيعابية، ولكن يؤكد على أنها "أي التنشئة" تجري في ظل الإطارين معا، وهو بهذا يؤكد التوجه الرسمي، ولا يغفل التنشئة خارج إطارها غير الرسمي، لما لها من دور فعال داخل المجتمع الذي يعيش فيه الفرد، ذلك أن التنشئة السياسية هي عملية تفاعلية تغذيها أطراف متعددة، قد تكون حتى متعارضة ومتباينة ومتصارعة .

ب- الإسهامات العربية :

برى البعض أن الدراسات الغربية -عموما- للتنشئة السياسية لم ترق إلى درجة النظرية، وبقيت مجرد "محاولات جادة"⁽²²⁾ أو إلى " أنماذج فكرية أصيلة لتحليلها تتزايد في ميادين البحوث المتميزة في الدراسات السياسية"⁽²³⁾، وأنها بالمقابل، لم تنل الإهتمام اللازم من طرف الدراسات الأكاديمية والأدبيات السياسية العربية، وظل الفقه السياسي العربي في هذا المجال من مجالات البحث السياسي أسير التصورات الغربية، ولم يرق الإنتاج الفكري ولا الأدب السياسي ولا البحث الأكاديمي إلى تقديم تعاريف معينة، فضلا عن إيجاد وبناء أنموذج نظري لهذه النظرية، إلى حد أنها لم ترق إلى درجة الاجتهاد، واكتفت بنقل وترجمة الدراسات الغربية وتعميم نتائجها، وهو ما يمكن استخلاصه من التعاريف المقدمة في إطار هذه المساهمات .

ومن ضمن هذه التعاريف أنها " تعلم القيم السياسية بواسطة أدوات التنشئة السياسية، كالأُسرة والمدرسة والأصدقاء، ووسائل الإعلام المختلفة من صحافة وتلفاز وغيرها"⁽²⁴⁾، وهناك من ذهب إلى التفريق بين معنيين للتنشئة السياسية، أحدهما ضيق (أي التدريب و الترتيب) والآخر واسع،

ويقصد بالمفهوم الضيق " تلك العملية التي تؤدي إلى التوصيل المقصود للمعلومات السياسية والقيم والممارسات الفعلية، وذلك عن طريق الهيئات التعليمية المسؤولة عن ذلك بصورة رسمية " (25) في حين يقصد بالمفهوم الواسع " كل تعلم سياسي رسمي أو غير رسمي ... الصريح الواضح، والتعلم غير السياسي الذي يمكن أن يؤثر على السلوك السياسي " (26).

ولم يقدم هذا التصور بدوره أي تعريف لهذا المفهوم وإكتفى بنقل التعاريف الغربية وتجميعها وفق الإتجاهات المختلفة، ولم يشد عن هذه القاعدة حتى أولئك الذين إهتموا بدراسة وتحليل مضمون الكتب المدرسية " (27)، وعلاقتها بحياة الطفل العربي.

وفضلا عن هذا الإجتراح العلمي، وهذا الإختلاف في التعاريف المقدمة كإسهامات لهؤلاء الدارسين والمهتمين بهذا الموضوع، فلم يحظ التعريف الإصطلاحي هو الآخر بأي إهتمام يذكر، وهو ما تعكسه مضامين الدراسات والأدبيات السياسية التي تناولت الموضوع بالبحث، خاصة من خلال - ترجمة - الأعمال والدراسات والأبحاث الغربية في هذا المجال، والتي تبين مدى الاختلاف الاصطلاحي في تسمية الظاهرة، فهناك من تناولها تحت مصطلح "التعليم السياسي" (*) وهناك من نعتها تحت مصطلح "التأهيل السياسي" (**) وهناك من أسماها إصطلاحا بـ "الجمعية السياسية" (***)، وهناك من تناولها تحت مصطلح " التكييف السياسي" (****)، وهناك من تناولها تحت مصطلح " التطبيع السياسي".

وحتى البحوث الأكاديمية، لم تسلم هي الأخرى من هذا المنحى، ففي تعريف مقدم من احد الباحثين لمفهوم التنشئة السياسية ذهب إلى أنها " تلك العملية التي تهتم بإعداد الأفراد اجتماعيا لممارسة العمل السياسي وتفهم المجتمع الذي يعيشون فيه، وإعطاء الحد الأدنى من المواطنة، والتعرف على مقومات المواطن الصالح، وإعداد القادرين على تحمل مسؤولية قيادة المجتمع في جميع مجالاته " (28).

وهكذا، وفضلا عن القصور في البحث في التعريف بالمفهوم وفق اصطلاح محدد وموحد، فلم تتعد الإسهامات العربية في هذا المجال من مجالات الدراسات السياسية حدود النقل والترجمة، ولم تصل إلى إقرار تصور إطار نظري للموضوع يعكس الخلفية الفكرية والخصوصية الثقافية والمجتمعية العربية.

وعلى العموم، ومن خلال التعاريف المختلفة، يمكن أن نخلص إلى نتيجة مفادها أن مفهوم التنشئة السياسية ينطوي على عناصر ثلاثة هي : (29)

1- أن التنشئة السياسية هي عملية تلقين لقيم واتجاهات سياسية، ولقيم واتجاهات إجتماعية ذات دلالات سياسية.

2- أن التنشئة السياسية هي عملية مستمرة، بمعنى أن الإنسان يتعرض لها طيلة حياته منذ الطفولة وحتى الشيخوخة.

3- أن التنشئة السياسية تلعب ثلاثة أدوار رئيسة تتمثل في : نقل الثقافة السياسية عبر الأجيال، وخلق الثقافة السياسية، ثم تغيير الثقافة السياسية .

المحور الثالث : واقع التنشئة السياسية وأهدافه :

ترمي عملية التنشئة السياسية من خلال التطرق إلى نشأتها، وعرض مفهومها ومجالاتها إلى إستخلاص الأهداف التي ترمي إليها، والتي تختلف باختلاف الاتجاهات والوسائل، وتراوح ارتباطاتها بين النظام السياسي والإنسان / الفرد، والبيئة السياسية، والتي يمكن حصر أهمها فيما يلي:

أ- الأهداف المرتبطة بالنظام السياسي :

من أولويات هذه الأهداف تلك التي تصب في اتجاه تحقيق الاستقرار السياسي، والمحافظة على النظام وضمان استقراره وديمومته، وتعكس هذه النظرة المدرسة الوظيفية، التي تذهب إلى أن الأنظمة السياسية القائمة ترى في التنشئة السياسية آلية لخلود النظام السياسي عبر الأجيال⁽³⁰⁾، وتظل بذلك ثابتة في مواجهة التغيرات الحاصلة من جيل لآخر وهي بهذا تنشُد الإستقرار، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف تسعى الأنظمة إلى تبني أسلوب التعليم الرسمي الذي يتم من خلاله بث الإعتقاد لدى المواطنين بضرورة قبول الهيئات القائمة في الدولة، وبنفس الطريقة تتم عملية نقل القيم واتجاهات السياسة المقبولة لدى النظام من جيل لآخر، وبعيدا عن مسعى الاستقرار الذي ينشده النظام لنفسه وهي خاصية تمتاز بها جميع الأنظمة السياسية، تتوغل هذه الأخيرة بالتنشئة السياسية لتكوين رأى عام وطني، يتولى الدفاع عنها⁽³¹⁾ داخليا وخارجيا.

وللتنشئة السياسية في علاقتها باستمرار الأنظمة وديمومتها بعدان أساسيان: بعد أفقي يضمن إنتقال الثقافة من جيل لآخر بعده، وبعد رأسي يتسم بانسجام القيم والتوجهات والسلوكات بين أبناء الجيل الواحد، وبما يضمن قدرا من تلاحم وترابط الجسد السياسي⁽³²⁾، فضلا عن هذا، فقد تسعى الأنظمة من خلال التنشئة السياسية إلى ربط العلاقة بالمواطن من خلال التركيز على مفاهيم معينة، كالشرعية والولاء وعلاقة الحاكم بالمحكوم⁽³³⁾، وطرق انتقال السلطة وأساليب التناوب على الحكم.

وعليه، يظهر أن التنشئة السياسية تؤدي في بعدها التعليمي إلى إستمرارية الأوضاع القائمة التي تؤكد الإستقرار، بمعنى الرضا عن النظام السياسي، وإستمرارية نظام الحكم القائم⁽³⁴⁾، وهو - في واقع اليوم - الهدف الرئيس الذي توظفه السلطات السياسية، من أجل التحكم في إدارة مجتمعاتها، وتحقيق أمن دولها.

ب- الأهداف المرتبطة بالفرد(المواطن):

تستهدف التنشئة السياسية - في هذا المجال - التمكين من الهوية الوطنية، والإعداد للأدوار الاجتماعية والسياسية، وإكساب الفرد خصائصه المجتمعية وتلقينه القيم السياسية، والتوجهات الوطنية المرغوبة، لاسيما وأن دورها يكمن في كل العمليات التي من شأنها تحديد إنتماء الأفراد عن طريق إكساب الفرد خصائص مجتمعه، وتبيان ارتباطاته القومية والوطنية والدينية، وتعمل هذه العوامل مجتمعة على دعم اتجاهات الوحدة الوطنية، وتعزيز التماسك الاجتماعي^(*) والقومي، والشعور بالإنتماء للوطن والولاء له.

أما فيما يتعلق بالإعداد للأدوار الاجتماعية والسياسية، فنقصد بها تلك العملية التي يتم عن طريقها تهيئة الأفراد لمزاولة النشاطات السياسية، كإختيار الحكام وممثلهم، والمساهمة في صنع السياسات العامة للدولة وإتخاذ القرارات بشأنها، والإرتقاء إلى مستوى تنفيذها والإفادة منها.

ويعبر عن هذا، في الأدبيات السياسية والفقه السياسي الحديث، بما يسمى بالمشاركة السياسية والتجنيد السياسي الذي يعني " إندماج الفرد بمستويات مختلفة في النظام السياسي"⁽³⁵⁾ " كما يعني " تقلد الأفراد للمناصب السياسية، سواء سعوا إليها بدافع ذاتي أو وجههم إليها آخرون"⁽³⁶⁾، وتعني أيضا " تلك الأنشطة السياسية التي يشارك بمقتضاها أفراد مجتمع ما في إختيار حكامه، وفي صياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر"⁽³⁷⁾، أي أنها تعني إشراك الفرد في مختلف مستويات النظام السياسي، ذلك أن العبرة في الحياة السياسية ليست في إقامة البنى وتشيد الهياكل الإدارية والسياسية، ولا بإقرار المبادئ الدستورية والسياسية والقانونية فقط، ولكنها - والأهم من ذلك - هي القدرة على توظيف تلك البنى والمؤسسات وتجسيد تلك المبادئ ميدانيا، ولن يتأتى ذلك إلا بإعداد المحتوى البشري للعملية السياسية، في إطار تلك المبادئ والمؤسسات دفعا للعمل السياسي نحو الإيجابية والفاعلية والإستمرارية.

فالسلك الانتخابي كظاهرة سياسية ليست له قيمة في مجتمع تحكمه الأمية السياسية، كما أن عضوية الأحزاب والهيئات السياسية والمجالس النيابية تقتضي حدا أدنى من الوعي السياسي، فضلا عن أن فتح المجال للتنافس الحر في مجال تقلد المناصب والمسؤوليات في مستويات مختلفة من هرم السلطة، تفترض حدا معينا من التكوين السياسي، وفي كل هذا لا مناص من التنشئة السياسية، التي تغدو عملية أساسية لتزويد الأفراد بالمعارف والمهارات التي تمكنهم من المشاركة الفعالة في العملية السياسية، كما أن أداء النظام السياسي يتوقف على نوعية التنشئة السياسية التي يتلقاها الفرد وعن طريقها يتجدد أدائه، فقد تكون سلبية ومعيقة لأدائه، وقد تكون إيجابية ومدعمة لممارساته، وتنشئته المتعددة، وهي العملية التي لا تتوقف أبعادها عند حد معين، وإنما تتميز بالإستمرارية والتأقلم مع بعدها الزمني والمكاني للمحافظة على خصوصيتها والإرتقاء بها إلى المستوى المنشود.

خلاصة واستنتاجات:

بعد هذا العرض لمفهوم التنشئة السياسية يمكننا أن ننتهي إلى جملة من الاستنتاجات والحقائق التي تم التوصل إليها، بشأن أصل المفهوم وطبيعته والتعريف به، وهي الحقائق التي يمكن إجمالها فيما يلي:

- 1- أن التنشئة السياسية قد ظهرت كممارسة، ثم كدعوة فلسفية، قبل أن تشغل بال القادة والمفكرين، وقبل أن تظهر في شكلها العلمي التربوي المنظم .
- 2- أن مفهوم التنشئة السياسية قديم قدم المجتمعات، غير أنه كحقل دراسة وميدان بحث حديث النشأة وهو حصيلة بحوث وتخصصات مختلفة (اجتماعية، تربوية، سياسية، نفسية وأنثروبولوجية).
- 3- بالرغم من الأهمية التي تكتسبها عملية التنشئة السياسية والأبعاد التي تنطوي عليها في مجال بناء الدولة، وبالرغم من الإهتمامات المختلفة والمتنوعة بهذا الجانب من جوانب المعرفة السياسية من حيث الإسهامات الفكرية والدراسات النظرية والامبريقية، فإن هذه الجهود لم تصل بعد إلى وضع إطار نظري متكامل لهذا المفهوم .
- 4- إن هذا المفهوم بالرغم من أهميته وحساسيته وحيويته لإتصاله الوثيق بالنظام السياسي، واعتباره أحد أهم وظائفه، فإنه لم يحظ بالإهتمام والدراسة من طرف علماء السياسة، إلا في الحقبة الأخيرة من القرن العشرين .
- 5- أنه بالرغم من أن هذا المفهوم يبحث ويعنى بوظيفة أساسية من وظائف النظام السياسي، إلا أن الإهتمام به لم يتعد البحث في وسائل وأساليب دعم الأنظمة السياسية، وضمان استقرارها بما يضمن استمرارها عبر الزمن، وإعتباره بذلك إطارا لتجسيد مدلول الاستقرار السياسي.
- 6- أن هذا المفهوم يعد ثورة في علم السياسة، لبحثه مسألة العلاقة بين التعليم والنظام السياسي، وكيفية تأثير التعليم في الأداء الوظيفي للنظام السياسي.
- 7- أن هذا المفهوم يرتبط في مضمونه - إرتباطا وثيقا ومباشرا - بالتغيرات الحاصلة في المجتمع في المجالات المختلفة، الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والثقافية الدينية والتاريخية، مما يجعل التنشئة السياسية ذات طبيعة متغيرة، بمعنى أنها " تختلف من وقت لآخر تبعا لاختلاف البيئة والظروف المؤثرة في طبيعة التغيرات المجتمعية وأساليب تنظيم إدارتها من قبل النظام الحاكم.
- 8- إن هذا المفهوم يرتبط ارتباطا مباشرا بالمفاهيم السياسية السائدة كمفهوم التصويت والديمقراطية و النظم النيابية وغيرها، وارتباطه بهذه المفاهيم يفسر بوضوح الإهتمام الذي أولته إياه الدراسات الغربية وغياب دراسات واهتمامات مماثلة لدى المجتمعات العربية والإسلامية التي لها رؤاها الفكرية في علاقة الحاكم بالمحكوم.

9- بالرغم من تعدد التعاريف بشأن هذا المفهوم وغياب الإجماع حول مضمونه تبقى قضايا الهوية والانتماء والقيم السياسية والمفاهيم المرتبطة بالوجود السياسي والممارسة السياسية والمعارف ذات الصلة بالحياة السياسية المضمون الحقيقي لهذه العملية، والمطلب الأساس لبناء أمن المواطن والمجتمع.

الهوامش :

- (*) حيث استخدم كل من "أوجبون" و "نيمكوف" سنة 1940 هذا المصطلح في كتابهما "علم الاجتماع"، ليتداول بعدها هذا المصطلح في إطار مؤلفات وبحوث اجتماعية وسياسية وتربوية حديثة.
- (1) إسماعيل علي سعد، المجتمع والسياسة: دراسة في النظريات والمذاهب والنظم. مصر: دار المعرفة الجامعية، 1999، ص ص 289 - 290.
- (2) محمد علي محمد : اصول الاجتماع السياسي: السياسة والمجتمع في العالم الثالث. ج 3، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1986، ص 237.
- (3) أحمد جمال ظاهر : التنشئة الاجتماعية والسياسية في العالم العربي مع دراسة ميدانية لمنطقة شمال الاردن . بيروت: مكتبة المنار، 1985، ص 36.
- (4) محمد علي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 217.
- (5) بيير كوت (جان) و بيير مونييه (جان) : عناصر من أجل علم إجماع سياسي، (ترجمة أنطوان حمص). دمشق : منشورات وزارة الثقافة، 1994، ص 401.
- (6) أحمد جمال ظاهر: مرجع سبق ذكره، ص 37.
- (7) حسن، ملحم، التحليل الاجتماعي للسلطة. الجزائر: المطبعة الجزائرية للمجلات والجرائد، 1993، ص ص 56، 57، 58، 59.
- (8) حسن، ملحم، التفكير العلمي والمنهجية. الجزائر: مطبعة دحلب، 1993، ص 339.
- (9) المنوفي كمال، التنشئة السياسية في الفقه السياسي المعاصر. مجلة مصر المعاصرة، السنة 65، العدد 355، كانون الثاني (يناير) 1974، ص 175-196.
- (10) عبد الباري محمد داود : التنشئة السياسية للطفل، الإسكندرية : الملتقى المصري للإبداع والتنمية، 2005، ص 35-36.
- نقلا عن احمد، الشامخون والخانعون، تأملات في التنشئة السياسية للطفل المواطن المصري. بحث منشور، نوقش بندوة التنشئة السياسية للأطفال في مصر، مايو، ص 14.
- (11) محمد على محمد : مرجع سبق ذكره، ص 215.
- (12) محمد على محمد :، مرجع سبق ذكره ص ص 07 و 223.
- (13) MAURICE DUVERGER, « SOCIOLOGIE DE LA POLITIQUE », ZEME ED, PARIS, P.U.F, 1984, PP: 139 -140
- (14) كمال المنوفي : التنشئة السياسية في الادب السياسي المعاصر، المقال سابق الذكر، ص 14.
- (15) محمد علي محمد : المرجع السابق الذكر، ص ص 240 - 216
- (16) Hyman, Herbert, Political Socialisation A Study in The Psychology Of Political Behaviour. Glencoe, 1959, P: 25.
- (17) عبد القادر عبد الباسط : مرجع سبق ذكره، ص 31.
- (18) محمد علي محمد : مرجع سبق ذكره، ص 227.
- (19) نفسه، ص 240.
- (20) نفسه، ، ص ص 140-241.

- (21) نفسه، ص 268 .
- (22) نفسه، ص 09.
- (23) أحمد بدر، صوت الشعب : دور الرأي العام في السياسة العامة. الكويت وكالة المطبوعات 1973، ص 189 .
- (37) نفس المرجع، ص 189 .
- (24) أحمد جمال ظاهر، المرجع السابق الذكر، ص 35 .
- (25) أحمد بدر، المرجع السابق الذكر، ص 186 .
- (26) المرجع نفسه، ص 186.
- (27) نادية حسن سالم، التنشئة السياسية للطفل العربي دراسة لتحليل مضمون الكتب المدرسية. مجلة المستقبل العربي الصادرة ببيروت، السنة 5، العدد 51، ماي، 1983 .
- (*) كما ذهب إلى ذلك "محمد محمود ربيع" من خلال مقاله " تطوير التعليم في حقل العلوم السياسية كأداة للتنمية " مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 2، المجلد 13، لسنة 1985. وكما ذهب إلى ذلك أيضا الدكتور أحمد بدر من خلال مؤلفه " صوت الشعب " ولو أن هذا الأخير استعمل مصطلحي التعليم السياسي والتنشئة السياسية.
- (**) كما ذهب إلى ذلك "هشام عبد الحميد" من خلال ترجمته لمؤلف " جابريل ايه أmond وحى بنجهام بول الابن " المعنون بـ "السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر" .
- (***) كما ذهب إلى ذلك "أنطوان حمصي" من خلال ترجمته لمؤلف " جان بيير كوت وجان بيير مونييه " المعنون بـ " عناصر من اجل علم الاجتماع " .
- (****) كما ذهب إلى ذلك " محمد عرب صاصيلا " من خلال ترجمته لمؤلف " جون ماري رافلان " المعنون بـ " علم السياسة " وكذا ترجمته لمؤلف " فيليب برو " المعنون بـ " علم الاجتماع السياسي " .
- (28) أحمد أمين عطالله، التربية السياسية للطلّاع في جمهورية مصر العربية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المنصورة: كلية التربية، 1994، ص 92 .
- (29) نادية حسن سالم، المقال السابق الذكر، ص 54 .
- (30) Jean Pierre Cot Et Jean Pierre Mounier, OP.CIT, p.70.
- (31) ولمزيد من التفاصيل ينظر كل من : نادية حسن سالم : مرجع سبق ذكره، ص 58، ومحمد نصر مهنا: مرجع سبق ذكره، ص ص 58-65.
- (32) كمال المنوفي، التنشئة السياسية في الأدب السياسي المعاصر. المقال السابق الذكر، ص 12 .
- (33) أحمد جمال ظاهر، المرجع السابق الذكر، ص 35 .
- (34) نادية حسن سالم، المقال السابق الذكر، ص 58 .
- (*) استطاعت دول كثيرة، حديثة النشأة تحقيق التجانس والتماسك الاجتماعي إلى حد كبير بالرغم من تباين مظاهر تركيبها الديمغرافي ومعتقداتها الدينية وعاداتها وأفكارها ومن هذه الدول : كندا، وأستراليا والولايات المتحدة الأمريكية .
- (35) محمد علي محمد، المرجع السابق الذكر، ص 235 .
- (36) كمال المنوفي ، التنشئة السياسية في الأدب السياسي المعاصر، المقال السابق الذكر، ص 11 .
- (37) محمد السويدي، علم الاجتماع السياسي : ميدانه وقضاياها . المرجع السابق الذكر ص 159.